وتظل آمال الشعوب الخليجية معلقة بالوحدة

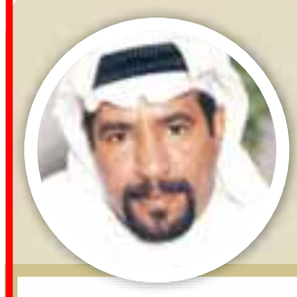

جاسم الجاسم
كاتب سعودي
Jqr2022@gmail.com

انعقدت القمة الخليجيّة الـ 34 وسط تطوّرات إقليميّة ودوليّة متسارعة تفرض تحدّيات صعبة، وبالتالي فإن مواجهتها تستلزم قرارات جريئة ومواقف قويّة. ولم ينسَ القادة وهم مجتمعون في الكويت أن آمال شعوب دول مجلس التعاون الخليجي معلقة في رقابهم، وتتطلع إلى قرارات قويّة تنقل العمل الخليجي المشترك من مرحلة التعاون والتكامل إلى مستوى الاتحاد باعتبار أنه السبيل الوحيد الضروري لمواجهة التحديات الحاليّة والمستقبليّة. وإذا كان ملف الاتحاد الخليجي لم يبحث بقوّة في هذه القمة بسبب إعلان سلطنة عُمان عدم الرغبة في الانضمام لاتحاد خليجي قبل انعقاد قمة الكويت بـ48 ساعة، إلا أن الوحدة ستظلّ الخيار الأمثل لشعوب الدول الست. لذا لم يغفل البيان الختامي هذا الملف، ودعا إلى استمرار المشاورات حول مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد ودراسة توصيات الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة رئيس الهيئة وفق ما نصّ عليه قرار المجلس الأعلى في هذا الشأن في دورته الـ33 التي عقدت في الصخير بالبحرين في ديسمبر 2012.

وجاء «إعلان الكويت» بما تضمنه من قرارات مكرسًا للتوجّه نحو الوحدة حتى وإن تأخّر الإعلان الشكلي للاتحاد، وفي مقدمة هذه القرارات إنشاء قيادة عسكريّة موحّدة استكمالاً للخُطوات والجهود الرامية إلى تعزيز أمن واستقرار دول المجلس وبناء منظومة مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي، وكلف مجلس الدفاع المشترك باتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء في تفعيلها وفق الدراسات الخاصّة بذلك. كما صادق المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك، وعبّر عن تقديره للخُطوات التنفيذيّة التي تمت في مجال العمل العسكري المشترك، والتي كان آخرها قيام وزراء الدفاع بوضع حجر الأساس لمركز التنسيق البحري للأمن البحري في البحرين إيذانًا ببدء تنفيذه.

واستجابة لضروريات المرحلة ولمواجهة المخاطر الأمنيّة بارك المجلس الأعلى قرار إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول مجلس التعاون، مؤكدًا أن إنشاء هذا الجهاز سيعزّز العمل الأمني ويوسّع مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنيّة في دول المجلس ومكافحة الإرهاب. كما وافق القادة على إنشاء أكاديمية خليجيّة للدراسات الإستراتيجية والأمنيّة لدول المجلس، وعلى البدء في تنفيذ المسار المكمّل لمشروع الاتصالات المؤمنة.

ومن القرارات التي تكرّس أيضًا التوجّه نحو الوحدة اعتماد قمة الكويت عددًا من القواعد الموحّدة في مجال تكامل الأسواق الماليّة بالدول الأعضاء، وبحث تقارير متابعة الربط المائي والأمن المائي، وسير العمل في الاتحاد النقدي لمجلس التعاون، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة. واهتمّ القادة بربط دول المجلس بشبكة السكك الحديديّة، وبارك شروع الدول الأعضاء في إنشاء مشروع سكة حديد مجلس التعاون، ودعا لإعداد التصاميم الهندسيّة الأوليّة أو التفصيليّة للمشروع لاستكمالها خلال عام 2014م، تمهيدًا لإنشاء المشروع ومن ثم تشغيله في الوقت المتفق عليه في عام 2018.

ولتأكيد التوجّه نحو الاتحاد وافق القادة على النظام الموحّد للسلطة القضائيّة لدول مجلس التعاون، كما أوصى بدراسة مقترح إنشاء هيئة عاملة للغذاء والدواء لدول مجلس التعاون، وإنشاء مركز خليجي مشترك متخصص للصحة العامّة والوقائيّة.

وحرص القادة في قمة الكويت على الاهتمام بالشباب الخليجي والعمل على تنمية قدراته واستثمارها في بناء ونهضة دول المجلس، وتجنيبه الدعوات الهدّامة، فتمّ تكليف الأمانة العامة بدرس إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة وتأسيس برنامج دائم لشباب دول مجلس التعاون، بهدف تنمية قدراتهم وتفعيل مساهمتهم في العمل الإنمائي والإنساني، وتعزيز روح القيادة والقيم الإيجابيّة لديهم والتعريف بالهويّة الخليجيّة.

وحملت قمة الكويت لغة تهدئة مع إيران، فرغم إدانة بيان القمة باستمرار احتلال إيران الجزر الإماراتيّة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، إلا أنه أكّد ضرورة توثيق التعاون مع طهران على أساس من الاحترام المتبادل. كما رحّب «إعلان الكويت» بالتوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه دول المجلس والتي جاءت على لسان المسؤولين في طهران، متأملاً أن يتبع ذلك خطوات عمليّة إيجابيّة تدعم علاقات الجانبين، وتنعكس على السلم الإقليمي.

واعتبرت اتفاق إيران والدول الكبرى بشأن البرنامج النووي خُطوة أوليّة نحو اتفاق شامل ودائم بين الجانبين ينهي القلق الدولي والإقليمي.

ورغم الهموم الخليجيّة إلا أن قمة الكويت جدّدت الاهتمام بهموم الأمة العربية والإسلامية وخصص البيان الختامي فقرات للأزمة السورية وللأوضاع في مصر واليمن وفلسطين ولبنان والعراق وجيبوتي ومسلمي ميانمار.

ونختم بالتأكيد على أن القمة الخليجية تُعدّ محطة سنويّة هامّة لتقييم مسيرة العمل الخليجي واتخاذ ما يلزم لتعزيزها.

عن فاجعة وزارة الدفاع

د. عبدالعزيز المقالح
كاتب وشاعر يمني

هي فاجعة بكل ما في العبارة من معنى، فاجعة وطنية بكل المقاييس ذهب ضحيتها مئات الأبرياء. وذهب ما هو أعظم وأعني به الشعور بالطمأنينة والأمان بعد اقتحام قلعة الصمود والدفاع عن الوطن. ولا حد للأسئلة التي انطلقت منذ صباح الخميس الماضي الخامس من الشهر الجاري، ولم تكن وقفاً على العاصمة بل كانت على مستوى الوطن كله ومنها: إلى متى ستظل البلاد عرضة لهذا النوع من الفواجع المتلاحقة، ثم ما الهدف من وراء اقتراف هذه الفاجعة، ومن المستفيد من قتل المواطنين الأبرياء سواء كانوا عسكريين أو مدنيين؟؟؟

أما عن الرعب الذي أصاب الناس العاديين، وفي صنعاء القديمة خاصة، فلا قدرة للكلمات على تصويره، أوعلى تصوره، فقد شل الحادث التفكير وأفقد كثيراً من المواطنين حواسهم، وجعل من احتفظ بتماسكه منهم يبحث في ذهنه وأذهان الآخرين عن مبرر واحد لمثل هذا الفعل الشنيع، وفي عاصمة محاطة بالقلاع والمتاريس وبنقط التفتيش ما يكاد يصعب معه على ذبابة أن تتسلل إلى المدينة فضلاً عن السيارات والرشاشات وهذا ما يضاعف من القلق ويجعل أيدي المواطنين تلوذ بقلوبهم خوفاً من تكرار هذه الفاجعة. التي لم تكن الأولى من نوعها بعد أن تابع الشعب نماذج لها في أماكن أخرى داخل البلاد، دون أن تنجح أجهزة الدولة في وضع حد لها، أو حتى تحديد ملامح القائمين بها تحديداً موضوعياً وبعيداً عن التكهنات والتخمينات التي كانت وما تزال تتردد وراء كل الأحداث التي تشهدها البلاد، وهي وراء حيرة الناس وتعدد أسئلتهم.

إن الشجب وحده لا يفيد، والإدانات التي بدأت فور وقوع الفاجعة لا تكفي، ومازال أمام الدولة وقت، وأمام جميع المواطنين وقت للبحث عن الأسباب والعوامل التي أدت وتؤدي إلى مثل هذه الفواجع، وهل هناك من وسائل غير المواجهة لسحب بساط الرعب وإنقاذ البلاد من المفاجآت الغامضة واستمرار الأفعال المدانة من جمع أفراد الشعب أطفالاً ونساء ورجالاً، سياسيين وقضاة وأساتذة وجنود وفلاحين وموظفين وعاطلين، لما يتكبّده الوطن من ضحايا وللأثر السلبي الذي تتركه على طريق الخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة التي أوقفت مسيرة البناء والاستثمار وتحسين مستويات المعيشة في بلاد أرهق الفقر أبناءها. ولم يعد في إمكانهم أن يتحملوا مزيداً من الصبر والفواجع.

ولتسمح لي القيادة السياسية أن أعرض في هذه الزاوية ما يدور في أذهان المواطنين من أبناء صنعاء القديمة يشاطرهم الرأي في ذلك سكان العاصمة أجمعون، عن ضرورة نقل موقع وزارة الدفاع من هذه المنطقة المفتوحة حيث لم يعد مناسباً، لقربه من مواقع الزحام اليومي، من باب اليمن التاريخي، ومن الجامع الكبير والمباني الأثرية للعاصمة. وفي مقر القيادة الحالية متسع لوزارة الدفاع وغيرها. ولي أن أقول في هذا الصدد أنني تقدمت قبل خمسة عشر عاماً تقريباً باقتراح موضوعي بتحويل مجمّع الدفاع إلى جامعة تسمى جامعة 26 سبتمبر فمنه انطلقت شرارات الثورة اليمنية، وإذا كانت هذه التسمية لا تروق للبعض فلتكن جامعة 22 مايو وهو اليوم الجامع لمشاعر جميع اليمنيين، لكن ما يؤلمني ويحز في نفسي أن ذلك الاقتراح ذهب أدراج الرياح ولم يُدرس أو يتم النظر إليه وكان ذلك قبل التوسع الهائل في البناء وتجديد المكاتب وما شهده الموقع من تطور معماري وإصلاحات صار معها «العرضي العثماني» لا يشكل سوى عشرة بالمئة فضلاً عن المستشفى النوعي وتجديد الجامع والعناية الفائقة بإنشاء الحديقة بعد أن كانت صعيداً جرزا.

لقد كنت على يقين أن تحويل ذلك المبنى إلى جامعة أيًّا كان اسمها سيخدم الجزء القديم من العاصمة وامتداداته شمالاً وجنوباً حيث الكثافة السكانية، وسيعطي فرصة ذهبية لفتيات صنعاء القديمة اللائي يتعذر عليهن الانتقال اليومي إلى جامعة صنعاء كما سيخفف على الطلاب أعباء المواصلات إلى الكليات البعيدة ويساعد على التخفيف من الزحام. وإذا كان هذا الاقتراح قد رُفِضَ في حينه ولم يتم النظر إليه فإن إعادة النظر فيه الآن تغدو ممكنة، والمصلحة العامة والوطنية تقتضي الوقوف أمامه بقدر كبير من الجدية والتفاعل وسيكون إذا ما تحقق انجازاً يحسب للنظام القائم ومأثرةً تتذكرها الأجيال بكل الإجلال والتقدير. ولا ينبغي أن ننسى أن الثكنات العسكرية في الماضي كانت خارج أسوار المدينة وبعيداً عن التجمعات البشرية ناهيك عن باب اليمن الذي يعتبر بما حوله أكبر منطقة زحام في العاصمة على الإطلاق.

تأملات شعرية:

لا تعتذر عمّا فعلتَ
ولا أنا.
حاول إذا ما اسطُعت
أن ترجع إلى ما كنتَ،
هذا ما أحاوله أنا .
ولسوف تدرك يا رفيقي
أننا تهنا عن الدرب القويم
وأننا
من دون أن ندري
ضللنا كلنا!

الاستفتاء على الدستور

توجان فيصل
كاتبة أردنية

للمرّة الثانية بعد ثورة يناير 2011 وإسقاط حكم مبارك، سيجري استفتاء شعبي على دستور ثانٍ جديد، وسط تجاذب سياسيٍّ بين قوَّتين رئيسيّتين: الإخوان المسلمون والسلطة العسكريّة الحالية للبلاد والتي يقودها الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع والإنتاج الحربي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فيما غالبيّة شعبيّة رافضة لنهج القطبين بدأت تتشكّل بتزايد بحيث انضمّ لها العديد من المجموعات والرموز السياسيّة التي مهّدت لثورة ربيع مصر ونفذتها، أي بمعنى آخر «أصحاب الثورة « ذاتهم الذين دعموا إطاحة الجيش بحكم الإخوان.

مؤيّدو الإخوان ما زالوا يُصرّون على أن دستورهم هو الشرعي، كما حكمهم ورئيسهم، ويُذكّرون بأنّ ذلك الدستور حاز 62٪ من أصوات المقترعين، بمعنى أن على الدستور الجديد أن يُحقق نتيجة أعلى ليُسقط زعم شرعيّة سابقة وما يفتح عليه ذلك من زعم شرعيّات أخرى.

ولكن الحقيقة هي أنه حتى إقرار الدستور الجديد بأيّة نسبة مهما علت لن يحسم الصراع السياسي الدائر بعد الثورة. والسبب هو أن آلية الاستفتاء المتبعة في الدستورين قاصرة وقد تدفع قريبًا لتعديل دستوري آخر. وذلك لكون ما يُستفتى عليه هو كامل الدستور بـ «نعم» أو «لا «. وليس موادّه منفردة، أو أبوابه أو حزم من موادّه .. بمعنى أن المواطن ملزم بقبول أو رفض كامل الدستور، فيما الأرجح أن الرفض تحديدًا سيكون لمادّة أو بضعة موادّ بعينها، والتي هي المواد الخلافيّة ما بين دستوري عام 2012 و2013، كما بين هذين والدستور الذي كان مطبقاً في عهد مبارك والذي أسقطته الثورة ابتداء. فمساوئ الحكم، أي حكم، نادرًا ما تكون لعدم أو لسوء تطبيق الدستور، بل لعيوب جذريّة في الدستور ذاته يُدخلها الحكم الفاسد عليه إن طال أمده ، تحصينًا لنفسه. والتطاول على الدستور، عقد الحكم، بتعديلات تُعيده للخلف هو بحدّ ذاته مؤشّر على توطين الفساد بحيث يصبح «مؤسسيًا» لا أقل.

ولكن استمرار الخلاف على الدستور بما يفرض توالي تعديلاته، كفيل بزعزعة قيمة الدستور كمرجعيّة لمبادئ وأحكام تقوم عليها الدولة، ويُحييه لعقود حكم أقرب لصفقات قابلة للإبرام بشروط لجهة متنفذة يُتيحها واقع لحظة بعينها. وتلك وصفة لعدم استقرار قاتل، كون كل فئة تستقوي لحظيًّا ستظنّ بأنها قادرة على تفصيل دستور على مقاسها.. وهو إلى حدٍّ بعيدٍ ما حاول الإخوان فعله في مصر، وإلى حدّ ما تفعله القوّة العسكريّة المُهيمنة الآن بنظر أعداد متزايدة من الشعب المصري ومن المُراقبين والمحللين العرب والدوليّين.

صحيح أنه، عمليًّا، يصعب حدّ الاستحالة التصويت شعبيًّا على أيّ دستور جديد بكامله مادّة بمادّة، فتلك مهمّة المجالس التشريعيّة. ولكن المجالس التشريعيّة، إضافة لدورها «التقني» في التشريع بما يلزم لضرورات تجانس موادّ الدستور وتكامل أحكامه (فقد رأينا ركاكةً وتناقضًا بين الأحكام في دساتير عدّة معدّلة أحاديًّا بما يُناسب الحكم)، تلك المجالس تتشكّل هي أيضًا من قوى سياسيّة مختلفة أو حتى متصارعة، ما قد يُؤجّج النزاع والاقتتال بما يُعيده للشارع ثانية.

ومن هنا، نرى أنه من الضروري طرح المواد الرئيسة موضع الخلاف بين دستوري عامي 2012 و2013 للاستفتاء في قائمة مرفقة على ورقة الاستفتاء ذاتها برقم المادّة وجملة تختصر فحواها، أو تُذكّر به المقترعين الذين هم ليسو مختصّين قانونيّين بحيث يحفظون أرقام الموادّ ودلالاتها. وهذا يحتّم أن يصدر توصيف موضوعي لمدلول كل مادّة تتوافق عليه لجنة صياغة الدستور ذاتها، ويكون هذا التوصيف مؤشرًا للحملات التوعويّة الرسميّة التي تقودها الحكومة بفحوى تلك الفروق، فيما يترك النقاش الخلافي بشأنها للإعلام المستقل كما أيّ موضوع جدلي آخر. والحقيقة أنه لن تكون هنالك صعوبة في توصيف دلالات تلك الموادّ لأن الشارع على علم بخلفيّات أغلبها. وإن كانت هنالك فئة لا تستوعب هذا، فهي ذاتها الفئة القائم خطرها في تصويت بـ «لا « تسقط كامل الدستور والذي يُعيد الأمور لنقطة الصفر.

وبإتاحة الاستفتاء بـ «لا» أو «نعم» على مجمل الدستور، وإلى جانبه التصويت بـ «لا» أو «نعم» على المواد الجدليّة، يُمكن التوصّل لأهمّ ما يتوجّب تعديله قبل عرض الدستور على مجلس النواب المنتخب لإقراره، أو حتى عرضه كما هو ولكن مرفقاً بنسب التصويت بالرفض أو القبول للمواد الخلافية .. وتلك المعلومات ستُساهم حتمًا في عقلنة النقاش حول الدستور في مجلس النواب وأيضًا عقلنة ما يُصادق عليه رئيس الجمهورية.

يومية سياسية مستقلة
صدرت في 10 مايو 1979

عن شركة الخليج للنشر والطباعة
الدائري الثالث منطقة الهلال ص. ب: 533
المبنى يضم الادارة والاعلانات وصحيفتي الرايـة والجلف تايمز الانجليزية
برقيا: الرايـة فاكس المؤسسة 44438571

رئيس التحرير
صالح بن عفصان الكواري

مدير التحرير
صادق محمد العماري

جميع المراسلات الخاصة بالتحرير توجه إلى رئيس التحرير ص. ب: 3464 الدوحة- قطر

هواتف أقسام التحرير
رئيس التحرير:
هاتف: 44371353 - 44466599 - فاكس 44350476
مدير التحرير: هاتف44466529
قسم المحليات: هاتف: 44466515 - 44466514-
4466513- 44466529 فاكس: 44356326
القسم الرياضي: هاتف: 44466509- 44466510 -

44466511 فاكس: 44350472
قسم الأخبار: 4350469 - 44466506 - 44466507
القسم الدبلوماسي : 44466551 فاكس 44466550
القسم الاقتصادي: 44466508
هاتف البدالة 44466555

الإعلانات
إدارة الإعلانات: 44466618 - 44466619- 44466620
الاعلانات المبوبة: 44466607 -
فاكس الإعلانات: 44320080

الإدارة العامة
المدير العام:44466666 فاكس: 44424171
مساعد المدير العام لشؤون المطابع والتوزيع
ت44466622 فاكس: 44438571
.الشؤون المالية والإدارية: 44466633 - فاكس: 44424171
المطابع هاتف: 44600259 - فاكس: 44600630

التوزيع
هاتف: 44466636 - 44466635 فاكس: 44466637

المراسلون:
الخرطوم - نواكشوط -عمان- صنعاء
فلسطين- بيروت- باريس- برلين

مكتب القاهرة
فاطمة زكريا
77 شارع شهاب - المهندسين - الجيزة
هاتف : 0020233446580
فاكس: 0020233446538

الاشتراكات: الاشتراكات الحكومية 700 ريال للنسخة سنويا ■ للأفراد داخل دولة قطر: 700 ريال للنسخة سنويا ■ دول مجلس التعاون: 2000 ريال شاملة أجور البريد ■ الدول العربية:2200 ريال شاملة اجور البريد ■ أوروبا وأمريكا وباقي العالم: 5300 ريال شاملة أجور البريد

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة